مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
ISSN: 2709-0302

Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908

الماهية الصناعية للظروف غير المتصرف
صياغة في المفهوم - وقراءة في الشذوذ(*)

الباحث/ سيد محمد شيخان أحمد أقربط
باحث في مرحلة الدكتوراه بقسم اللغويات
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

*) تاريخ تسليم البحث 29/1/2023 تاريخ قبوله للنشر 6/3/2023
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

الماهية الصناعية للظروف غير المتصرف
صياغة في المفهوم - وقراءة في الشذوذ

الباحث/ سيد محمد شيخان أحمد أقربط
باحث في مرحلة الدكتوراه بقسم اللغويات
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الملخّص

العنوان: الماهية الصناعية للظرف غير المتصرف (صياغة في المفهوم وقراءة في الشذوذ).

يحاول البحث أن يقدّم إضاءةً حول مفهوم الظّرف غير المتصرّف، مستنطقًا بعض العبارات والتعليلات التي صاغها بعض النحويين، وجعلوها علّةً لقصوره، فلم يخرج مثلَ قسيمه (الظرف المتصرف) من الظرفيّة إلى غير الجرّ. هذا من ناحيةٍ.

ومن ناحيةٍ أخرى يحاول أن يرصد بعض النّماذج التي خرجت عن حدّه في الشعر أو النّثر، مقدّمًا تحليلًا يحاول فيه أن يفسّر ويُوجّه هذا الخروج.

ولا يدّعي هذا البحث إجازةَ أو قياسيّة ما يقدّمه من هذه النّماذج، بقدر ما يقصد إلى تفسير وتأمُّل بعض الجوانب اللّغوية الصّناعيّة التي يمكن أن يُحمَل الخارج عن نسقها على التوسّع والتجوّز، مستعرضًا بعض النّظائر التي تخرج هذا المخرج من غير هذا الباب، مبيّنًا صنيع النحويين ونظَرَهم فيها.

ولم يقف الباحث على دراسةٍ تتناول هذا الموضوع، أو تطرقه على هذا الوجه، وهو – في تقديره – صالح للتأمّل والتّحليل، وقد تناوله وَفق الخطة الآتية:

مقدّمة تمهيدية وفيها ما يلي:

أوّلًا: تعريف الظرف.

ثانيًا: مصطلح الظّرف في الاستعمال.

المبحث الأول: صياغةٌ في مفهوم الظرف غير المتصرّف.

المبحث الثاني: قراءةٌ في أمثلة شذوذ الظرف غير المتصرّف.

خاتمة: وفيها نتيجة البحث.

الكلمات المفتاحية: الماهية الصناعية – الظرف غير المتصرف – صياغة المفهوم – قراءة الشذوذ.

The Industrial Essence of Non-Actual Adverbs is Articulated in the concept-and read in anomlies

Researcher. Syed Muhammad Sheikhan Ahmad Aqrtbat
Researcher Phd in the Department of Linguistics
The Islamic University of Madinah

Abstract:

The title: the technical essence of the unconjugated adverb (building the concept and interpreting the anomalies) This research sheds light on the concept of the unconjugated adverb utilizing some terms and interpretations coined by grammarians and taken as the reason for its inability to be like its counterpart (the conjugated adverb) in its diacritical features.

On the other hand, the research attempts to capture examples in which the unconjugated adverb deviates from the standard in both poetry and prose and attempt to expound the reasons behind that deviation.

This research does not claim that the examples provided herein are a standard practice as much as contemplates on and explains the technical sides that can be interpreted as a loose use of expressions. To do that, we used similar examples from different subjects and analyzed how grammarians looked at them.

The researcher has not come across a similar study that tackles this subject the way this research does. It is, in the author's view, a good topic for analyzing and contemplating. It was approached as per below plan:

First: Defining the adverb
Second: adverb terminological use
First chapter: Building the concept of the unconjugated adverb
Second chapter: interpreting examples of the unconjugated adverb anomalies.
Conclusion: the outcome of the research.
Key words: technical essence – unconjugated adverb – building the concept – interpreting anomalies.

بسم الله الرّحمن الرّحيم

مقدّمة:

الحمد لله، والصّلاة والسّلام على رسول الله، وعلى آله وصحْبه ومن والاه، وبعد:

لم أزل منذ بعض الوقت أتفحّص العمل النحويّ الضخم ومسيرته التاريخيّة التي قدّم من خلالها أئمة العربية جهودًا جبّارةً تم فيها رصدُ اللغة العربيّة وظواهرها وما انبنتْ عليه من قوانين، فأعملوا فكرَهم واستظهروا تصوّرهم ليخرجوا لنا قانوناً نحويّا مبنيّاً على أساسٍ من النّظر يجعَل من الاطّراد مدارا للقياس في البناء، موجّهين الخارج عن ذلك أو حاكمين عليه بالشذوذ.

وبين هذه القوانين ذات البعد الأطّرادي وبين الخروج عليها وجدتّ متّسعًا للتأمّل في بعض الظواهر اللغويّة التي نالتها يد القوانين التي تبدو أشبه ما تكون بعمليّة مسح عامّة تُقَرَّرُ به القاعدة العامة ويوجّه فيه الشاذّ على وجه يوطّد القاعدة، أو يرجّح قانونَها، في وتيرةٍ تقعيديّةٍ استقصت جميع الأبواب النحويّة.

وفي مسيرة هذا البناء بقي ما بين السطور يلقي بظلاله على المفهوم تارةً وعلى القاعدة تاراتٍ أخرى، وكانت عبارات النحويّين في معالجة بعض الظواهر النحويّة مفصحةً بذلك في سياقها وفي غير سياقها، ومظهرةً كذلك سطوة الصّناعة في تناول بعض الظواهر المعالَجة، وقد ترك هذا الأمر أكثر من زاويةٍ للتأمّل في هذا الخصوص ما فتئتُ أتفحّصها وأعمل النّظر فيها.

ومن بين هذه الظّواهر التي ألقت بثقلها على النحويين في التفكير والتقعيد؛ الظروف غير المتصرّفة، التي شملها المسح فعدّوها قسيما للظّرف المتصرف الذي يكون حكمه النصب، ويخرج من الظّرفيّة إلى غيرها[1]، وذلك بصياغاتٍ مختلفة، بعضها يستوجب التوقف، وربّما يفسّر القصور الذي مُنِيَ به هذا القسم من الظروف، كما يفسح المجال لتوجيه الخروج الذي يكاد يغيب عن نظر النحويين؛ إذا ما استثنينا بعض الإشارات والقول بالشذوذ فحسب.

وقد رأيت أن الوقوف على الماهية الصناعيّة يضيء كثيرا من الجوانب المتعلقة بهذا القسم، وسبيل ذلك هو الوقوف عند المفهوم واستجلائه؛ باستنطاق مختلِف الصياغات في هذا الجانب، سواء في ذلك ما أورده النحويّون منها في بابه، أو ما كان في غير بابه؛ كإيراده في باب الإخبار[2] أو غير ذلك من السياقات الأخرى.

وبما أنّ تحليل الخروج على النسق العام الذي رسمه النحويّون في المفهوم يسهم بدوره في تشكّل وتصوّر الماهية الصناعية لهذا النوع من الظروف فقد وجدت من الأهمّية بمكانٍ الاعتناء بالشواهد الخارجة على هذا النسق وتقديم نماذج منها، وتوجيهها بالتحليل والتعليل مع استدعاء النظير، فكان تناولي للماهية الصناعية للظرف غير المتصرف في مبحثين:

المبحث الأول: صياغة المفهوم.

المبحث الثاني: قراءة في أمثلة الشذوذ.

وقبل أن أتناول هذين المبحثين رأيت من المستحسن أن أقدم بين يدي هذا البحث إلماحةً مختصرةً، في نقطتين؛ أولاهما عن تعريف الظرف، والثانية عن مصطلح الظرف في الاستعمال.

أولًا: تعريف الظرف

الظَّرف في اللّغة: اسم يطلق على الوعاء؛ يقول ابن فارس: «الظاء والراء والفاء كلمة كأنها صحيحة. يقولون: هذا وعاء الشيء وظرفه..»[٣].

وفي اللسان: «وظَرْفُ الشَّيْءِ: وِعاؤه، وَالْجَمْعُ ظُرُوف، وَمِنْهُ ظُرُوف الأَزمنة والأَمكنة»[٤] وفي اصطلاح النّحويّين: «اسم ما صحّ أن يقع فيه فعل زمانا أو مكانًا»[٥]، وعرّفه بعض المحقّقين تعريفا أشمل بقوله: «الظرف ما ضُمّن معنى "في" الظرفية باطراد، من اسم وقت، أو من اسم مكان، أو مِن اسمٍ عَرضتْ دلالته على أحدهما، أو مِن اسمٍ جارٍ مجراه، أي: مجرى أحدهما»[٦].

والظرف مصطلح بصري، يطلق عليه الكوفيون "المحلّ" كما عند الفراء، أو "الصفات" كما عند الكسائي وأصحابه، وقالوا إن الظرف في اللغة للوعاء، والأوعية متناهية الأقطار، وهو ما لا ينطبق على ما يقصد إليه البصريون من أسماء الزمان والمكان.

وقد أجيب عن هذا بأنّ التسمية إنما هي على سبيل التجوز، والتوسع؛ ولا مشاحة في الاصطلاح[٧].

الظرف في الاستعمال:

إنّ مصطلح الظّرف مشكوك في أول من استعمله؛ وإن رُصدت بعض العبارات الموهمة بذلك فهي بالنظر والتدقيق تحتمل كل شيء إلا القطع والجزم بذلك، ففي شرح الكافية يقول الرضي في المثال "داري من خلف دارك فرسخان": «قال أبو عمرو: إذا دخلت مِن على الظرف وجب الرفع»[٨] وهذه العبارة من كلام الرضي موهمة أنّ أبا عمرو بن العلاء أول من استعمله هذا المصطلح، لكنّه وإن قصد إلى ذلك، أي: نسبة المصطلح إلى أبي عمرٍو في العبارة فهو وهْمٌ يمكن إرجاعه إلى عبارة سيبويه في الكتاب حيث يقول: «وزعم يونسُ أنّ أبا عمرو كان يقول: داري من خَلْفِ دارك فرسخانِ»[٩]، إذ يحتمل أن يكون الرضي بنى عليها نسبة المصطلح إلى أبي عمرٍو، ولا يصح ذلك لأن هذا ضربٌ من النحو التمثيلي وليس مصطلحًا[١٠].

ومن المتقدمين والمتأخرين من يطلقونه تارةً على شبه الجملة مطلقًا؛ فيشمل بذلك حرف الجرّ مع مجروره.

يقول المبرّد في معرض حديثه عن امتناع الإخبار بالجار والمجرور غير المفيد «وتقول زيد بك مأخوذ وزيد عليك نازل وزيد فيك راغب.. لا يكون في جميع ذلك إلا الرفع لأنه لا يكون شيء مما ذكرنا ظرفا لزيد لو قلت زيد فيك أو زيد عنك أو زيد بك لم يصلح لأن بك إنما هي ظرف لمأخوذ وعليك ظرف لنازل»[١١].

ويقول ابن الحاجب في الخبر إذا كان شبه الجملة: «وما وقع ظرفا فالأكثر أنّه مقدّر بجملة»[١٢]، ويقصد بذلك الظرف والمجرور بالحرف، الواقعين خبرا.

ويبدو لي أنّ سيبويه يذهب إلى أبعد من ذلك فيجعله –تجوّزًا– من جملة ما يطلق عليه الزمان أو المكان؛ إذ يقول: «واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبني عليه شيئًا هو، أو يكون في مكانٍ أو زمانٍ..»[١٣] إلى أن يمثل بما يقع موقع ما هو؛ لأنه مستقرٌّ له؛ فيقول: «.. وذلك قولك: فيها عبد الله. ومثله: ثَمَّ زيدٌ، وههنا عمرٌو، وأين زيدٌ، وكيف عبد الله..»[١٤] وهو ما عناه بقوله بدايةً "أو يكون في زمانٍ أو مكانٍ" وهذا– بلا شكٍّ– وجهٌ من أوجه التلاصق الكثيرة واتحاد المسلك بين الظرف والمجرور بالحرف في الصناعة، وهو الذي جوّز إطلاق الظرف عليهما، إضافةً إلى ما يقدرونه من الاستقرار أو الكينونة فيهما.

ويقول ابن هشام في أحد توجيهات البيت:

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلًا يحملن أم حديدا

«أو مشيها بدلٌ من ضمير الظرف»[١٥] ويقصد بالظرف إلى قوله: "للجِمال".

وبالرغم من هذا التجوّز في الإطلاق الذي لا تخطئه العين في كتُب المتقدّمين والمتأخرين فإننا نجد بعض المتأخرين كابن مالك[١٦] والرضي؛ يميّز بين النوعين عند النحويين إذ يفرّقان بينهما في أكثر من موضعٍ.

من ذلك قول الرضي في حديثه عن مسوغات الابتداء بالنكرة: «الثالث: المبتدأ الذي خبره ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ»[١٧] وهذا ما استقر عليه اصطلاح النحويين وساروا عليه.

المبحث الأول: صياغة في مفهوم الظرف غير المتصرف

لا بدّ قبل الخوض في غمار الصياغات والمفاهيم من تقديم إضاءةٍ تبرز الوجه الواضح الذي رسمه النحاة للظرف غير المتصرّف ودرجوا على استظهاره، ممثّلين له، ثم نتبع ذلك بتساؤلاتٍ نناقشها في ضوء بعض الصياغات التي وقفنا عليها، فأقول:

يقسّم الظّرف من حيث التصرّفُ وعدمه قسمين[١٨]؛ متصرّفٌ وهو أسماء الزمان أو المكان التي تكون ظروفًا حكمها النصب، وتأتي غيرَ ظروفٍ؛ كأن تكون مبتدآتٍ أو غيرَها[١٩] من مواقع الإعراب، ويسمى

هذا القسم الظرفَ المتَمكّن أو المتصرّف، وهو الذي عناه ابن مالك بقوله:

«وما يُرى ظرفًا وغير ظرف فذاك ذو تصرّف في العُرف»

أمّا القسم الثاني (موضوع البحث) فهو الظرف غير المتصرّف أو غير المتمكّن، وهو الذي لا يخرج عن النصب على الظّرفية، ويتمثل –كما تقدّم– في أسماء الزمان أو المكان التي لا يتأتّى مجيئها غير ظروفٍ، وهو نوعان، ملازمٌ النصبَ على الظرفية أبدًا، ونوعٌ يلازم النّصب وقد يصير إلى الجرّ بالحرف "من" خاصةً[٢٠].

النوع الأول: وهو أسماء الأزمنة والأمكنة، مثل: **قطُّ وعوضُ، وأيانَ، وأنّى، وسوى**، ومن الأمثلة على هذا قول الشاعر:[٢١]

أعوذ برب العرش من فئة بغت عليّ فمالي عوْضُ إلاه ناصر

وقوله تعالى: ﴿فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[البقرة:٢٢٣] وقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾[النازعات:٤٢].

النوع الثاني: وهو أسماء الأزمنة والأمكنة التي تلزم النصب أو الجر بالحرف كمِن خاصةً، ومن أمثلته: **قبل، وبعد، ومتى، والآن، وفوق، وتحت، ولدى، ولدن، وعند، وثَمَّ، وحيثُ**.

وإنما عُدّ هذا القسم من الظّروف غيرَ متصرّفٍ؛ لأنه لم يخرج إلا إلى الجرّ بمن، التي كانت لكثرة زيادتها غير معتدٍّ بالخروج بها،[٢٢]، كما أنّ المجرور أخو الظرف وشبيهه كما يقولون[٢٣].

ومن أمثلة هذه الظّروف منصوبةً قوله تعالى: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[الفتح:١٨] نحو قوله تعالى: ﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾ [النبأ:١٢]. وقوله تعالى: ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[البقرة:٢٧٧] ومثال لدى ولدن قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[المؤمنون:٥٣]. ومن أمثلتها مجرورةً: قوله تعالى: ﴿لَأَكَلُواْ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾[المائدة:٦٦].

ومنه قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾[النساء:٩٤] وقوله تعالى: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف:٤١] وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة:٨٩] وقوله تعالى: ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾[آل عمران:٨].

هذا الوجه الواضح الذي رُسم للظّرف وتلك هي الأمثلة عليه في كتب النحاة، غير أنّه ثمة سؤالٌ تأمّليٌ يطرح نفسه إزاء هذا القسم من الظروف، وهو: ما حقيقة هذا النوع من الأسماء؟ وبمعنى آخر: ما الذي أبطأ بالظرف غير المتصرف فلم يستطع بسببه الخروج إلى حيّز التّصرف كغيره من الأسماء التي تتعاورها العوامل اللفظية والمعنوية بمواضعها المختلفة؟ لماذا لزم الظرفية وكان خروجه ليس إلى غير الجر

الذي عدّوه أخًا له وصنوًا لا يزايله في الصّناعة؟ وإذا كان هذا حكمَه المطّردَ فهل يشِذُّ عن هذا الاطّراد؟ وعلى أيّ وجهٍ؟ وهل يمكن أن نتلمّس له مسلكًا مقبولًا درج به أهل الصَّنعة على استساغة نظائره في إطار التوسّع وباب الحمل؟

إنّ معظم النّحويّين في حديثهم عن ماهية هذه الظّروف لا يزيدون غالبًا على قولهم بامتناع رفعها، أو عدم جواز الإخبار عنها لعدم إمكانية رفعها، وذلك بصيغ وتعبيراتٍ مختلفةٍ.

فسيبويه يقول في هذه الظروف «وجميع ما ذكرنا من غير المتمكّن إذا ابتدأتَ اسمًا لم يجز أن تبنيَه عليه وترفعَ إلاّ أن تجعلَه ظرفًا، وذلك قولك: موعدُك سُحَيرًا، وموعدُك صباحًا»[٢٤] أي: لا يجوز أن تخبر به مرفوعًا، لأن الرفع لا يتأتّى فيه أصلًا، ويقول المبرّد في امتناع الإخبار عن هذه الظّروف: «ولا يخبر عن الظّروف التي لا تستعمل اسمًا لأن الرّفع لا يدخلها»[٢٥] ويقول في موضعٍ آخر: «.. فلا يجوز الإخبار عن شيءٍ منها؛ لأنك إذا جعلتَ شيئًا منها خبرَ ابتداءٍ أردت أن ترفعه، والرفع فيها محالٌ؛ لأنها لا تكون أسماءً غيرَ ظروفٍ»[٢٦].

يعني بذلك أن تجعله خبرًا في أحد تقليبات الكلام، دون تغَيُّرٍ في المعنى، أي بطريقةٍ أخرى، بحيث يفيد ذات المعنى، بترتيبٍ مغايرٍ للتركيب الأول، وغرَضُه من ذلك التمييزُ بين الأسماء في صلاحية بعضها لذلك واستحالته في بعضها الآخر، ووجه المنع عنده رفع هذه الأسماء، والسّبب في ذلك كونُها لا تصير إلى غير النصب، كما يمنع في مكانٍ آخر قولك: "سِير بزيدٍ عندُك" لأنها لا تجري مجرى الأسماء غير الظروف[٢٧] وفي هذا تأكيدٌ على اسميّتها من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ ثانيةٍ تعليلٌ لعدم الرفع، لكنه يوضح هذا التعليل بشكلٍ أوضح حين يصفها بأنها لا تخصّ موضعًا معروفًا[٢٨].

ويقول السيرافيّ في معرض تعريفه لهذا الظّرف وتقرير عدم مجيئه مبتدأً أو فاعلا: «ألا ترى أنك لا تقول: عندُك واسعٌ»[٢٩].

ويقول الرضي في إشارةٍ إلى هذا المعنى وفي باب الإخبار أيضًا: «ويخرج كلّ ما لا يجوز رفعه كالظّروف غير المتصرفة نحو عند وسوى..»[٣٠].

وكلّ ما ذكروه يصحّ تقريره، من حيث امتناعُ رفع هذه الأسماء، وهو ما يعني قولَهم بعدم تصرّفها، الذي عدّه المبرّد سببًا لاستحالة هذا الرفع[٣١]، أي ملازمتها حالة النصب وعدم مفارقتها إياه، إلا بالجر كما يحصل لبعضها، والجر لا يبعُد بها؛ لأن المجرور أخو الظّرف وشبيهه، كما يقولون[٣٢].

وأقول إنّ ممعن النّظر في هذه الأسماء يلحظ أنْ ليس لها حيّز معنًى مستقلٌ، يسمح بالاعتماد عليه والإخبار عنه؛ ليخرج بذلك من حيّز الظّرفية الضيّق إلى سعة المرفوعات، وهذا ما عبّروا عنه في عدم إمكانية "عندُك واسعٌ"[٣٣] وأنت تقصد "مكان واسع"؛ بكون هذه الأسماء مبهمةً لا تخصّ شيئًا معيّنًا أو

إنّها تلزم تضمُّن الأشياءِ (تلزم الظرفية) ولا تكون أشياءً؛ ويعبّرون عن هذا بعدم اسميّتها كما سنرى، فـ"عند" لا يشكّل معنًى يمكن الانطلاق منه، والإخبار عنه، فالذي منع الإخبار بهذه الأسماء، هو الذي منع الإخبار بالظرف والمجرور غير التامّين[٣٤]، في قولك: زيد بك، أو عمرو مكانا، وهو الذي منع أيضًا الإخبار عن الذوات بأسماء الزمان كقولك: زيدٌ اليوم؛ لأن الاستقرار فيها لا معنى له كما يقولون[٣٥].

والافتقار إلى هذا الحيّز المعنويّ يثبت لهذه الظّروف من بين الأسماء هامشيّةً، وهذه الهامشية ليست الأصلَ بالتّأكيد في الأسماء، لأنها عدم تمكّنٍ[٣٦] في باب الاسمية وهذا التمكن المفتقَد فيها هو ما هيّأ قسيمَها من الظروف لأن يكون له هذا الحيّز المعنويُّ فيرتفع بموجبه أو يخرج من النّصب على الظّرفية إلى غيره، لأنه خلوصٌ إلى الاسميّة كما يقول ابن السرّاج[٣٧].

وإذا أردنا أن ندرك حقيقة هذه الهامشية فلنتأمّل صنيع سيبويه في عقده بابا سمّاه وقوع الأسماء ظروفا[٣٨]، وهو ما نستشفّ منه فرعيّة الظروف عامّةً، المتمثلة في نزول الاسم الأصل من عمديّته إلى هامشيةٍ حينما يكون ظرفًا، ثمّ نراه في الباب الموالي يعمد إلى المصادر وهي ضربٌ من الأسماء، فيفرّع عليها أيضًا بوقوعها ظرفًا، على وجه السعة والاختصار[٣٩]، وكأنّ الأسماء في البابين تدحرجت من أصلٍ إلى حالة اضطراريةٍ تمثّلت في وقوعها ظرفًا[٤٠] بإشرابها عن طريق التّأويل هذا المعنى الفرعيّ الهامشيّ، وهو ذات المعنى الهامشي الذي يرفضه في قولك: "إذا كان الليلُ فأتني، لأنّ الاسم هنا تجتذبه عمديةٌ (الفاعلية) تمنعه من الهامشيّة؛ إذ إنّ الهامشية هنا تتطلب إضمارًا في الفعل وهذا لا يكون إلا إذا تقدّم الفعلَ مظهَرٌ يَرجع إليه الضمير الذي يستند إليه الفعل[٤١].

لكنّ هذه الهامشية تتأصّل في هذا النّوع من الظروف وهذا التأصّل ربما يكون الدافع بسيبويه إلى التجوّز في الوصف والحديثِ عن هذا النّوع من الأسماء، بمنطق خاصّ، فكأنّه لم يرتض له الاسمية المطلقةَ بما تحمله من دلالة؛ فهو يقول في باب الجر: «واعلم أنّ المضاف إليه ينجرّ بثلاثة أشياءٍ: بشيءٍ ليس باسمٍ ولا ظرفٍ، وبشيءٍ يكون ظرفًا، وباسمٍ لا يكون ظرفًا»، ثم يمثّل لما يكون ظرفًا بقوله: «وأمّا الحروفُ التي تكون ظرفاً فنحو خَلفَ وأَمامَ، وقُدّام ووراءَ، وفوق وتحت، وعند وقبل، ومع وعلى..» فظاهر هذا الكلام جعل هذه الظروف قسيمًا للحرف والاسم؛ لأن سيبويه إنما قصد بالأول حروف الجر، وبالثالث الأسماء غير الظروف؛ فكأنه أبعد هذه الظّروف من دائرة الاسميّة، بمقتضى هذا التّعبير.

لكنّ سيبويه عاد ليعلق مستدركًا بقوله وهذه الظروف أسماءٌ.. بل وصل الأمر ببعضهم[٤٢] –رغم هذا الاستدراك– إلى أن جعل هذا الكلام يمثّل أولَ خروج على القسمة الثلاثية للكلم التي ذكرها سيبويه في أوّل بابٍ له.

والذي يبدو لي أنّ سيبويه ملتزمٌ بمقتضيات الصّناعة وما قرّرته إزاء هذه الظروف كما يظهر في باب

الظرف، لكنه بتعبيره هذا يستظهر أيضا ماهية هذه الظّروف التي تبيّن طبيعتها؛ لذا لا بدّ أن نتبيّن أمرين:

الأول: أنّ سيبويه بقوله: «باسمٍ لا يكون ظرفًا» يجعلنا نسلّم مبدئيًا بأنّه لا تنافيَ بين الاسميّة والظرفيّة، عند سيبويه، فالاسم يمكن أن يكون ظرفًا، وإلا لَمَا كان ثَمَّ داع إلى تقييده.

الثاني: أنّه عقّب على القسم الثاني: (ما يكون ظرفًا) أي الظّرف الذي وصفه بأنّه لا يكون اسمًا بقوله: «وهذه الظّروف أسماء»، فهذا النّص إذن لم يخرج لنا قسمًا زائدًا على التّقسيم الثلاثيّ، ولكنْ ما المقصود إذنْ بهذا الاحتراز؟

الظّاهر أنّ سيبويه أراد أن ينبّه إلى طبيعة هذه الظُّروف التي خرجت عن أصالتها، خروجًا تَمَثّلَ في لزومها النّصبَ، وهو ما قد يعبَّر عنه بعدم تمكُّنها أو عدم تصرُّفها، فهي ظروفٌ لازمتْ النّصبَ، لأنّ الأصل في الأسماء أن تتعاورها العواملُ[٤٣]، لا أن تَلزم حالةً واحدةً، وفي عبارته: «وهذه الظّروف أسماءٌ، ولكنّها صارت مواضع للأسماء» دلالةٌ على أنّها حادتْ عن أصلها وأخذتْ وظيفةً نحويةً خاصةً، بل إنّ خروج المتمكّنة منها عن الظّرفية إنّما هو على سبيل الاتّساع كما يشير إلى ذلك صاحب المقتضب[٤٤]، ولكنّها مع ذلك بقيتْ في نطاق الاسميَّة جميعًا ولم تخرجْ عنه؛ فهي إذنْ خارجةٌ عن الاسميّة التي هي بمعنى التمكّن وقد نفاها غيرُ سيبويه بعبارةٍ أكثرَ صراحةً، كابن السرّاج الذي يقول: «ومنها ما يكون ظرفًا ولا يكون اسمًا»[٤٥] وهو ما أعاده السّيرافي بقوله: «وضربٌ لا يكون اسمًا وهو الظّرف الذي لا يتمكّن»[٤٦] كما ينفيها المبرّد بمفهوم قوله: «وهذه الظروف المتمكّنة يجوز أن تجعلها أسماءً»[٤٧]، فغير المتمكّنة على هذا لا يمكن أن تكون أسماءً بالمعنى الذي وصفناه بعدم الافتقار، وهو التمكّن في باب الاسميّة وهو ما نستبين به ماهيّةَ هذه الظّروف ولا نحتاج بعد ذلك إلى أن نجعل من نفْي الاسمية –بهذا المعنى– عنها إشكالًا أو نُثبتَ به خروجًا على القسمة الثُّلاثية، سيما إذا كان من أثبتَ هذا الخروج قد انتبه واستحضر استدراك سيبويه نفسِه على كلامه!.

فالاسمية إذن هي الخلاص من حمولة معنى الظرفية، والاستقلال بالاسمية، وهو مفهوم أكثر منه المتقدمون في الظروف؛ مرادفا لمفهوم للتمكّن والتصرف الذي غلب على استعمال المتأخرين.

المبحث الثاني: قراءة في أمثلة شذوذ الظرف غير المتصرف

لقد تبيّن في المبحث السابق ماهية هذه الظروف، والوجه الذي بنتْ عليه الصناعةُ تقريرها عدمَ تصرّفها من بين الظروف، وقلنا في تعليل ذلك إنّ الهامشية المتأصلة فيها، الفرعية في الأسماء عموما، (لأن الأصل في الأسماء التمكن) هي التي أبطأتْ بهذا الصنف من الظروف، عن لحوق قسيمها المتصرّف، فلم تكن أسماء قابلة لغير النصب على الظرفية، وما خرج عن هذا القبيل– وإن عُدّ شاذّا– هو في الحقيقة وجه آخر يعكس حقيقة الاسم عموما بين ثنائية العمدية والهامشية في التركيب، أو الاسمية الناقصة

والاسميّة الخالصة، وكيف يرتقي الاسم من الهامشية في الإسناد باكتسابه معنى ما إلى العمديّة أو الاسميّة الخالصة، ولم يعد ممتنعا رفعه أو خروجه عن الظرفيّة، لأنه انتقل من مكمّلات المعنى في الإسناد إلى مسند إليه أو اسمٍ يرجع إليه الضمير؛ لأن الإضمار يردّ الأشياء إلى أصولها والأصل الاسميّةُ؛ لأن الظرفية معنى زائد في الاسم(٤٨)، وفي هذه الأمثلة التي سنتناولها نستصحب قول سيبويه: «وليس شيء يضطرّون إليه إلا وهمْ يحاوِلون به وجها»(٤٩).

ومدار خروج ما حوته الكتب النحوية من هذه الأمثلة إما على الضرورة أو الشذوذ، وإما على اللحن، وإما على قصد اللفظ، كما قد يكون على الحمل، أو التسميّة بهذه الظروف، وفي كل ذلك اكتسب الاسم معنى ارتقى به إلى درجة الاسمية المنفيّة أصلا عن هذه الظروف، كما أنّ كلّ خروج عن النصب على الظرفية ولو إلى غير الرفع، كالجر أو النصب على غير الظرفية يجلب لهذه الظروف تلك الاسميّةَ التي تُلحقه بالظروف المتصرّفة والأسماء المتمكّنة، وسنبيّن ذلك في القراءة الآتية لجملة من الأمثلة:

سِوى

سوى ظرفٌ غير متصرّفٍ عند من عدّه ظرفا كسيبويه وجمهور البصريّين، ومستندُهم في هذا أنه لم يرد استعمالها غير ظرف في النثر(٥٠)، وهي ليست من الظروف التي يُتّسع في الخروج بها حتى إلى الجر، وقد ورد في الشعر(٥١):

تجانف عن جوّ اليمامة ناقتي وما قصدت من أهله لسوائكا

وقد حمل سيبويه مجيئه اسما على الضرورة الشعرية(٥٢)، كما عدّ المبرّد رفعها محالا، واستقبح خروجها من الهامشية، بحيث تكون اسما(٥٣)، والذي يهمّنا في هذا هو الصورة التي أوصلته الضرورة إليها من الاسمية وحيازة المعنى، فـ"سوى" ليس من الظروف غير المتصرفة التي يدخل عليها حرف الجر، وقد دخل عليها في هذا المثال، وكل ما دخل عليه حرف جرّ من القسم فهو خارج عن الظرفية بمقتضى الصناعة(٥٤).

ورغم الضرورة التي خرج بها لم يبق بذلك اللّفظ ذي الدلالة الهامشية الظرفية، بل اكتسب الروح الاسميّة التي ارتقت به وكسته معنى آخر ليس إلا ذات الدلالة التي يحملها "غير"، وبذلك تمكّنَ وجرى عليه في هذا البيت ما جاز أن يجري على "غير"، ومن ذلك أيضًا قوله:(٥٥)

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

أي: من غيرنا.

ومن أمثلة تصرّفها وخروجها عن الظرفية كذلك قول الآخر(٥٦):

وكل من ظن أن الموت مخطئُه مُعَلَّلٌ بِسَواء الحقِّ مكذُوبُ

ومثل ذلك قوله[٥٧]:

أكُرُّ على الكَتِيبَةِ لا أُبَالِي أفيها كان حَتْفِي أم سِوَاهَا

ومن أمثلة ما تصرف منه في النثر ما سمع من قولهم: "أتاني سواؤك"[٥٨] أي: غيرك.

وقد استطرد ابن مالك في ذكر أمثلة تصرّفه في النظم والنثر، حتى قال بتصرّفه وجواز وقوعه موقع "غير" رفعا ونصبا وجرا[٥٩]، ففي الرفع قوله[٦٠]:

وإذا تباع كريمة أو تشترى فسواك بائعها وأنت المشتري

وفي النصب قوله[٦١]:

فآخ لحال السلم من شئت واعلمن بأن سوى مولاك في السلم أجنب

ففي هذين المثالثين جاء مسندا إليه، بمعنى غير حائزة كمال الاسمية، كما ورد جرها في أحاديث نبوية، منها قوله عليه الصلاة والسلام «و**ألا يسلط عليهم عدوّا من سوى أنفسهم**»[٦٢].

ولا يهمّنا هنا الخلاف المشار إليه سابقا في "سوى" وإنما يهمنا استشعار السامع في جميع الأمثلة السابقة المعنى المكتمل في توارد العوامل عليه كما تتوارد على أيّ اسم متصرّف فيؤدي معناه في موضعه في الإسناد كاملا، دون نقص يخلّ بالكلام، أو يشوّش على السامع.

عند

ومعناه الحضرة كما يقولون[٦٣]، وهو من الظروف الملازمة للنصب وقد يجرّ بـ"مِنْ" خاصة، ولا يجوز فيه غير ذلك صناعة، وقد سبق تعليل ذلك، ومن أمثلة حيازته لمعنى الاسمية وتمكّنه مجيئُه اسمًا في قول الشاعر:[٦٤]

كل عندٍ لك عندي لا يساوي نصف عندي

ومع أن الحريري عدّه لحنا جوّزته الضرورة[٦٥]، فإنّ بن هشام اهتدى إلى وجه الاسميّة فيه وتمكّنه حين عقّب على الحريري بقوله «وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ أن تتصرّف تصرف الأسماء وأن تعرب ويحكى أصلها»[٦٦] وكلام ابن هشام هذا أصلٌ في تمكّن غير المتمكّن، أرأيت كيف جوّز ذلك بقصْد اللفظ وجعله قاعدةً في غير المتكّن.

ومن الأمثلة التي صار فيها لـ"عند" معنى مستقل يصح الإخبار عنه، ما حكاه صاحب التهذيب من أنه سمع قولهم: "ألك عندٌ"؟ أي ألك شيء تستطيع أن تمحّض إضافته إليك، وتقول بموجبه "عندي"[٦٧] ومن أمثلة الاستعمال على هذا المعنى قول الآخر:[٦٨]

يقولون هذا عندنا غير جائز فمن أنتم حتى يكون لكم عندُ

أي: حتى يصغى لما عندكم ويجوز لكم استعمال لفظ "عند" مضافا إليكم. فكل هذه الاستعمالات

أمثلةٌ لتمكّن الظرف "عند".

دونَ:

ومن النماذج التي حاز فيها هذا الظرف حيّزًا معنويًّا بصيرورته إلى الاسميّة فخرج عن حدّه "دون"، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:(٦٩)

وغبراء يحمي دونُها ما وراءها ولا يختطيها الدهرَ إلا المخاطر

يقول ابن النحاس في التعليقة إنّ الرفع جائزٌ في هذه حملًا على "دون" غير الظّرفية، وتلك تأتي لمعانٍ مختلفةٍ كالحقير والمسترذَل(٧٠)، وهذا الحمل –في رأيي– لا بدّ له من تفصيل يبيّن مستنَدَه، بل إنه لا يكفي الحملُ لكي نرفع أو ننصب، فمجرّد القول بالرفع قد يعني أنّها بقيتْ على أصلها ومكانتها في الإسناد أو التركيب، والحق أنّه حدث ما هو أعمق من ذلك فقد أخذ هذا الظرف موقعا لم يحزه في معناه الأصلي؛ إذ صار فاعلًا مسنَدًا إليه، إذ كان يجب أن يتهيأ هذا الاسم أولًا، وهذا التّهيؤ هو الذي يرقى به إلى مستوى صلاحية الرّفع، وحينئذٍ يُحمَل على المتمكّن من ألفاظِ مشترَكه التي أشار إليها ابن النّحاس؛ فهو حقيقٌ بعدئذٍ بأن تتعاوره العوامل لتمكُّنه تمكُّنَ الأسماء غيرِه.

إنّ هذا التهيُّؤ لا يعدو كونه حاز معنًى رئيسًا وتشكل له، فلم يعدْ في دائرة الظّرفية الهامشية في عناصر الإسناد وإنما أصبح بدلًا من ذلك شيئًا يمكن أن يكون غيرُه ظرفا لمعناه وما يعلق به من أخبارٍ. فالظرفيّة تضمّنٌ للأشياء وهذا يعني أنها ليست بالأشياء نفسِها(٧١).

فـ"دون" إذن ظرف مكانٍ خرج عن النصب ربما ليس للحمل فحسب، ولكنّه استؤنس بمعناه وهو المكان الدال عليه، فساغ أن يحمل في التصرّف على "دون" غير الظرفية بل وغيرها من الأسماء المتمكنة، ولو لا هذه الدلالة وهذا القصد لما ساغ ذلك.

نظائر

ونجد لهذا الخروج من دائرة الجمود إلى دائرة التصرّف، بل من البناء إلى دائرة التّمكُّن، نظائرَ متعددةً أذكر منها ما وقف عنده صاحبُ "العين" في حديثه عن ما يوضع عليه الاسم (المتمكّن) من الحروف، وأقلّه ثلاثةٌ(٧٢)؛ فيقول:

«فإن صيَّرت الثنائيّ مثل قَدْ وهَلْ ولوْ اسمًا أدخَلْتَ عليه التَّشديد فقلت: هذه لوٌّ مكتوبةٌ، وهذه قدٌّ حسَنةُ الكِتْبةِ، زِدتَ واوًا على واوٍ، ودالاً على دالٍ، ثم أَدْغَمْتَ وشَدَّدْتَ. فالتَّشديدُ علامةُ الإدغام والحَرْفُ الثالثُ كَقَوْل أبي زُبيدٍ الطائيّ:

ليتَ شعري وأين مني ليت إن ليتا وإن **لوًّا** عناء

فَشَدَّدَ لَوّاً حين جعله اسمًا.

قال ليث: قلت لأبي الدقيش: هل لك في زُبْدٍ ورُطَبٍ؟ فقال: أشَدُّ الهَلِّ وأوحاه، فشدَّد اللام حينَ جَعَله اسمًا..»(٧٣).

ثمّ ذكر أنّ هذه الأحرف وهي: **قَدْ وهلْ ولوْ** يمكن أن تنتقل من باب الحرفيّة إلى الأسمية بقصد لفظها، ولكنّ ذلك يلزم معه التّشديد أي: التّضعيف الذي تصل به عدّة بنائها إلى ثلاثة أحرفٍ، لنقلها من الثنائيّ، لأن الحرف المشدّد حرفان، فتزيد بالتشديد دالا على دال، ولامًا على لامٍ، وواوًا على واوٍ، وبهذا تكون أسماءً وضعت على ثلاثة أحرفٍ، وهو أقلّ ما يوضع عليه الاسم المتمكّن، فتقول هذه **لوٌّ** مكتوبةٌ، وهذه **قدٌّ** حَسَنةُ الكِتْبة، ومثل ذلك قول الشاعر: "إنّ ليتًا وإنّ **لـوًّا** عناءُ" ومثله قول القائل مجيبًا: "**أشدُّ الهَلّ وأوحاه**، فتحولت كل هذه الأحرف إلى أسماء، وهذا التضعيف يكسب الكلمة قوّة الاسم، وهو ما يؤكده سيبويه بقوله «ألا ترى أنك لو جعلت "في" و"لو" ونحوها اسمًا ثقّلتَ»(٧٤).

أرأيت كيف عمد إلى الحروف التي لا تحوز في الأصل معانيَ في نفسها فحمّلها بلطف الصنعة معانيَ ارتقت بموجبها إلى مرتبة الأسماء المتمكّنة وجعلها أخبارًا عمدةً في الإسناد.

ونجد تطبيقًا لوجه من أوجه هذا التّفكير على الظروف غير المتصرّفة عند سيبويه؛ حيث يقول: «وأما ثمَّ وأينَ وحيث ونحوهن إذا صُيّرن اسماً لرجلٍ أو امرأةٍ أو حرفٍ أو كلمةٍ، فلا بدّ لهنَّ من أن يتغيّرنَ عن حالهنَّ ويصرْنَ بمنزلة زيدٍ وعمرٍو، لأنَّك وضعتهن بذلك الموضع، كما تغيرتْ ليتَ وإنَّ»(٧٥).

فسيبويه صريحٌ في هذا النّص بالقول بتمكّن هذه الأسماء عن طريق التّسميّةِ بها، فهي بالتسمية لم تعدْ بتلك الأسماء اللّازمة في ذلك المعنى، بل صارت بها كزيدٍ وعمرٍو؛ وهما اسمان في درجة التمكّن الأولى.

هذا في تقديري كافٍ لأن نّدرك ماهيّة هذا النّوع من الظّروف الموسوم بعدمِ التّصرفِ، وكذلك الوجه فيما رأيناه من خروج بعضها، فإذا أدركنا وجهَ استساغة اكتساب الحروف التي لم تكن في دائرة الأسماء معانيَ في نفسها فحريٌّ بالأسماء الناقصة الأسميّة –كهذه الظروف– أن يستساغ فيها الرفع والجرّ والنصب على أيّ وجهٍ غير الوجهِ المحكومِ عليها به، وهو النّصب على الظرفية.

خاتمة:

يصل هذا العرض إلى النتائج الآتية:

- أنَّ الاسماء التي يعرّفونها بأنها كلمات دالة على معان في نفسها غير مقترنة بزمان، صالحةٌ لأن تكون عمدةً في الأصل يخبر عنها وَفق الضوابط النحوية، وما كان منها قاصرًا في بابه عن هذه المرتبة كالظروف غير المتصرفة إنما هو لعدم وجود هذه المعاني التي تتشكل حول الاسم فتكسبه روحًا عينيّةً أو معنويّةً تتيح له أن يكون عمدةً أو فضلةً في الكلام حسب ما تقتضيه مكانته في الجملة، وذلك بسبب اقتصارها على دور الظّرفية التي هي معنًى زائدٌ في الاسم كما تقدّم.

- أنّ كلَّ اسم غيرَ متصرّفٍ قابلٌ للتصرّف والوقوع في أي موضع إعرابي إذا ما حمَل من المعاني ما يحمله الاسم المتصرّف دون طمس دلالته الأصلية، كما في أمثلة الظرف المصنّفة خارجةً عن نسقها الصناعيّ.
- شكلت طبيعة هذه الظروف وقصورها ماهيتَها الصناعيّة، كما شكلتْ بخروجها عن النسق الصناعيّ صورةً من صورِ تمكّن غير المتمكّن من الكلمِ على وجه العموم، ومن الأسماء على وجه الخصوص.
- يعدّ هذا التمكّن الموسوم بالشاذّ جامعًا بين هذه الظّروف وغير المتمكّن عموما كالحروف، وهو ما يؤهّله لأن يكون مدخلا دراسيّا جامعا لمتفرّقٍ في كتب النحويّين، وهو تمكّن غير المتمكّن في الصناعة النحويّة.
- أدّت قلة اهتمام النحويّين بطبيعة هذه الظروف، واختلافُ نظَرِهم فيها إلى غياب تحليلٍ لقصورها، وهو ما أحدث شيئين:
- غموض حول ماهيّتها الصّناعيّة بالرغم من بعض الإشارات الموحيّة في عبارات بعض المتقدّمين التي لو استنطقها المتأخرون لكان ذلك سبيلا إلى بيان ماهيتها ودفع الخلاف حول الخارج عن نسقها الصناعيّ.
- اختلافهم في ظاهرة تصرّفها؛ فهُم بين فريقٍ مهملٍ لها، وفريقٍ موردٍ وموجّه لها، لكنه مختلفٌ في سياق إيرادها، ولذا جاء الخارج عن النسق الصّناعي لهذه الظّروف –تصريحًا أو تلميحًا– في سياقاتٍ مختلفةٍ، كالشذوذ أو الضرورة، أو الحمْل، أو اللحن، أو قصد اللفظ، أو التسميّة بها.

وقد ساق الباحث أمثلةً على ذلك تجلّيه وتوضحه، كما قدّم قراءةً توحّد التوجيه عن طريق الكشف عن ماهية هذه الأسماء وعدم حيازتها لمعنىً عبّر عنه المتقدّمون– غالبًا– بالاسميّة، مع استعمال التمكّن والتصرف، فوصفوها بأنها لا تكون أسماءً، ولا تكون متمكنةً أو متصرفةً، في حين غلب على المتأخرين التعبير عنه بالتمكّن والتصرّف، فوصفوها بأنها غير متمكّنةٍ أو غير متصرفةٍ.

ولئن كان هذا التوجيه مبنيّا على خروج قليل الورود من حيث السماع، فإنه من حيث القياس العقلي والصّنعة النحوية مقبول ومفَسِّر –في نظري– لكثير من الأمثلة الخارجة على النسق الصناعي على ما تمّ تبيينه.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تح: عبد العال سالم مكروم، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان.

الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري، تح: عبد العسين الفتلي، مؤسسة الرسالة –بيروت.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفين، لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط: الأولى ٢٠٠٣م.

التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي تح: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، ط: الأولى.

التعليقة على المقرب، ابن النحاس، تح: الدكتور خيري عبد الراضي عبد اللطيف، مكتبة دار الزمان.

الدرّ الفريد وبيت القصيد، محمد بن أيدمر المستعصمي، تح: د. كامل الجبوري، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ٢٠١٥م.

العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة ١٩٨٨م.

المقتضب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت– لبنان.

المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تح: شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو عبد الله بن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيرت–لبنان.

تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط: الأولى ٢٠٠١م.

توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد حسن بن قاسم المرادي، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: الأولى ٢٠٠٨م.

درة الغواص في أوهام الخواص، أبو بحمد القاسم بن علي الحريري البصري، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط: الأولى ١٩٩٨م.

ديوان أبي دؤاد الإيادي، تح: أنور محمود الصالحي، وأحمد هاشم السامرائي، دار العصماء، ط: الأولى ٢٠١٠م.

ديوان الأعشى الكبير بشرح الدكتور محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع- بيروت.

ديوان الحماسة لأبي تمام، بشرح يحي بن علي التبريزي، دار القلم، بيروت -لبنان.

شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة، ط: العشرون ١٩٨٠م

شرح التصريح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: الأولى ٢٠٠٠م.

شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، محمد بن الحسن رضيّ الدين الأستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس- ليبيا، ط: الأولى ١٩٧٥م.

شرح الشافية الكافية لابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، ط: الأولى ١٩٨٩م.

شرح المفصل لا بن يعيش، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيرت- لبنان، ط: الأولى ٢٠٠١.

شرح ديوان ذي الرمة، أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تح: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان- جدة، ط: الأول ١٩٨٢م.

شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافيّ، تح: أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلميّة، ط: الأولى ٢٠٠٨م.

صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان

قراءة جديدة في كتاب سيبويه، الدكتور سعيد جاسم الزبيدي، كنوز المعرفة.

كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد الفاروقي الحنفي التهانوي، تح: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط: الأولى ١٩٩٦م.

لسان العرب، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، دار صادر، ط: الثالثة ١٤١٤

ما استحال عند المبرّد، بحث لإكمال متطلبات الماجستير، سيد محمد شيخان، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٤٠-١٤٤١هـ.

مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ٢٠٠١م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام، تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق، ط: السادسة ١٩٨٥م.

مقاييس اللغة معجم مقاييس اللغة أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.

موسوعة المصطلح النحوي، من النشأة إلى الاستقرار، الدكتور يوحنا مرزا الخامس، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ٢٠١٢م.

هوامش

(١) ينظر: التسهيل (ص: ٩١).

(٢) ويقال له باب السبك وهو باب نحوي صناعي نظيره في التصريف مسائل التمرين، وهو عبارة عن عقد جملة وتقليب عناصرها لبيان ما يصح الإخبار عنه من هذه العناصر المكوّنة لها وما لا يصح، ينظر مثلا: أوضح المسالك، (٢٣٨/٤) تح: محمد محيي الدين، دار الفكر للطباعة والنشر.

(٣) مقاييس اللغة، مادة: ظ ر ف (٤٧٤/٣).

(٤) اللسان، مادة: ظ ر ف (٢٢٩/٢).

(٥) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١١٤٦/٢).

(٦) التصريح (٥١٥/١).

(٧) التذييل والتكميل (٢٥٦/٧).

(٨) شرح الكافية: (٢٥٢/١).

(٩) الكتاب (٤١٧/١).

(١٠) ينظر: موسوعة المصطلح النحوي (١٤٠/١).

(١١) المقتضب (٣٠٢/٤).

(١٢) الكافية (ص: ١٦).

(١٣) الكتاب (١٢٧/٢).

(١٤) نفس المرجع (١٢٨/٢).

(١٥) أوضح المسالك (٨٨/٢).

(١٦) ينظر: التسهيل (ص: ٤٩).

(١٧) شرح الكافية (٢٣٢/١).

(١٨) ينظر: التسهيل (ص: ٩١).

(١٩) ينظر: شرح السيرافي (٣٧٧/١) والتذييل والتكميل (٢٦١/٧).

(٢٠) ينظر: الأشباه والنظائر (١٦٣/٣).

(٢١) البيت من الطويل، لم أقف على نسبته، وهو في شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٦/٢) وبعض شروح الألفية كتوضيح المقاصد (٣٦٠/١) وشرح ابن عقيل (٨٩/١).

(٢٢) ينظر: شرح التسهيل (٢٠٢/٢).

(٢٣) ينظر: أوضح المسالك (٢٣٩/٢).

(٢٤) الكتاب (٢٢٧/١).

(٢٥) المقتضب (٩٢/٣).

(٢٦) نفس المرجع (٣٥٣/٤).

(٢٧) نفس المصدر (٣٤٠/٤).

(٢٨) ينظر: المقتضب (٣٣٤/٤، ٣٣٩).

(٢٩) شرح السيرافي (٣٧٧/١).

(٣٠) شرح الكافية (٣٧/٣).

(٣١) شرح الكافية: (٤٦/٣).

(٣٢) ينظر: أوضح المسالك (٢٣٩/٢).

(٣٣) ينظر: المقتضب (٣٥٣/٤).

(٣٤) ينظر: الأشباه والنظائر (١٤١/٤).

(٣٥) ينظر: المقتضب (١٧٢/٤) و (٣٢٩/٤) وشرح السيرافي (٤٥٣/٢).

(٣٦) ينظر: شرح السيرافي (٣٧٧/١).

(٣٧) ينظر: الأصول (٢٩١/٢).

(٣٨) ينظر: الكتاب (٢١٦/١).

(٣٩) ينظر: المرجع السابق (٢٢٢/١).

(٤٠) يقول ابن يعيش «الظرفية معنى زائد في الاسم» (٤٣٣/١).

(٤١) ينظر: الكتاب (٢٢٤/١-٢٢٥).

(٤٢) وهو الأستاذ الدكتور سعيد جاسم الزبيدي في كتابه "قراءة جديدة في كتاب سيبويه" (ص: ٢٠، ١٢٥)

(٤٣) ينظر: المقدّمة الجزوليّة بتحقيق وشرح الدكتور شعبان عبد الوهاب (ص: ٨).

(٤٤) ينظر: المقتضب (٣٣٠/٤).

(٤٥) الأصول (٢٩٢/٢، ٢٩١).

(٤٦) شرح السيرافي (٣٧٧/١).

(٤٧) المقتضب (٣٣٠/٤).

(٤٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤٣٣/١).

(٤٩) الكتاب (٣٢/١).

(٥٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (٢٤١/١) المكتبة العصرية، ط: الأولى ٢٠٠٣م.

(٥١) البيت من الطويل، وهو للأعشى الأكبر، ينظر: ديوانه، (ص: ١٢٥) وهو في الكتاب (٣٢/١، ٤٠٨) والمقتضب (٣٤٩/٤) وفي غيرهما.

(٥٢) ينظر: الكتاب (٣٢/١، ٤٠٧، ٤٠٨).

(٥٣) ينظر: المقتضب (٣٤٩/٤).

(٥٤) ينظر: المقتضب (٣٤٢/٤).

(٥٥) البيت من الطويل وهو منسوب في الكتاب مرة لمرار بن سلامة العجلي، (٣١/١) وغير منسوب في المقتضب (٣٥٠/٤).

(٥٦) البيت من البسيط، وهو لأبي دُؤاد الإيادي، ينظر: ديوانه: (ص:٣٤) وفي الإنصاف (٢٤٠/١، ٦٩٢/٢).

(٥٧) البيت من الوافر، وهو لعباس بن مرداس، وقد ورد في شرح الكتاب للسيرافيّ (١٤٥/٣) وتكرر في الإنصاف، ينظر مثلا: (٢٤٠/١) وفي شرح الكافية الشافية (٦٤/١-٦٥).

(٥٨) ينظر: الإنصاف (٢٤٠/١).

(٥٩) ينظر: شرح الشافية الكافية (٧١٧/٢).

(٦٠) البيت من الكامل، وهو لابن المولى في شرح الحماسة للتبريزي (٣٥٧/٢) وغير منسوب في شرح الشافية الكافية (٧١٨/٢).

(٦١) البيت من الطويل، وهو لقراد بن عباد في شرح الحماسة للتبريزي (٢٧٤/١) وشرح الشافية الكافية لابن مالك (٧١٨/٢).

(٦٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٢١٥/٤) وأحمد في مسنده (٧٨/٣٧).

(٦٣) ينظر: الكتاب (٢٣٢/٤) والمقتضب (٥١/١).

(٦٤) البيت من مجزوء الرمل، وهو غير منسوب في درّة الغواص، ونسبه صاحب المغني إلى بعض المولّدين، ينظر: الدرة (ص: ٣٢،) تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت الطبعة: الأولى ١٩٩٨م، والمغني: (ص: ٢٠٦).

(٦٥) ينظر: درة الغواص (ص:٣٢).

(٦٦) ينظر: (نفس المرجع).

(٦٧) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري، (١٣٢/٢)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط: الأولى ٢٠٠١م.

(٦٨) البيت من بحر الطّويل، لم أقف على نسبته، ينظر: الدرّ الفريد وبيت القصيد، للمستعصمي (٤١١/١١) تح: د. كامل الجبوري، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ٢٠١٥.

(٦٩) البيت من بحر الطويل وهو لذي الرمة، ينظر: ديوانه بشرح أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي، (١٠٢٥/٢) تح: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان- جدة، ط: الأول ١٩٨٢م.

(٧٠) ينظر: التعليقة (٦٧٣/٢)، تح: ذ خير عبد الراضي، دار الزمان.

(٧١) ينظر: المقتضب (٣٢٨/٤).

(٧٢) نفس المصدر (٤٢/١).

(٧٣) العين (٥٠/١).

(٧٤) الكتاب (٢١٨/٤).

(٧٥) الكتاب (٢٦٨/٣).